معنى الدولة في الفكر العربي المعاصر، عزمي بشارة نموذجاً

El significado del Estado en el pensamiento árabe contemporáneo, ‘Azmī Bišāra como modelo

The significant of the State in contemporary Arab thought, ‘Azmī Bishāra as a model

Hosni MLITAT
hosni.mlitat13@gmail.com
Investigador independiente

Recibido: 19/04/2021 **Aceptado**: 15/07/2021
DOI: https://doi.org/10.30827/meaharabe.v71.21027

ملخص: يُمثل هذا البحث محاولة لدراسة معنى الدولة، باعتبارها دالاً، في الفكر العربي المعاصر، متخذاً من أعمال المفكر العربي عزمي بشارة نموذجاً للقيام بهذه الدراسة، وذلك بدراسة أهم أعماله التي صوّرت واقع الدولة العربية المعاصرة، وقام الباحث لتوضيح ذلك بتقسيم الدولة عند بشارة إلى نوعين: الدولة/ الديمقراطية، والدولة/الطائفية، ومن خلال هذين النوعين درس الباحث ثنائيات مشتقة عنهما مثل: الدولة/ الدين، والدولة/المجتمع، والدولة/ المواطن، مجرياً أثناء دراسته مقارنات بين رؤية بشارة وغيره من الفكرين العرب حول هذا الدال. وتهدف هذه الدراسة إلى التعريف برؤية المفكرين العرب المعاصرين للدولة، وإظهار أهمية تلك "الرؤية" في تفسير "الحالة" التي تعيشها الدولة العربية في ظل الظروف الراهنة، ويعتمد الباحث لتحقيق ذلك، على المنهج التحليلي. ويخلص الباحث إلى أنّ معنى الدولة في الفكر عبارة عن معنى استدلالي يصوّر "حال" الدولة العربية، ويعبر عن أزمتها، ولكن بأسلوب المفكر الذي يجمع خطابه بين السياسة والفلسفة والتاريخ.

Resumen: Este artículo representa una tentativa de estudiar el significado del Estado, como signo, en el pensamiento árabe contemporáneo, tomando las obras del pensador árabe ‘Azmī Bišāra como modelo para la realización de este estudio, en el que se analizan los títulos más relevantes que representaron la realidad del Estado árabe contemporáneo. Para explicar este concepto, el investigador clasifica el Estado en Bišāra en dos tipos que se contraponen: Estado/Democracia y Estado/Sectarismo. Dentro de estos dos tipos, se estudian otras oposiciones binarias derivadas de las primeras, como son: Estado/Religión, Estado/Sociedad, Estado/Ciudadano. Asimismo, a lo largo de este estudio, el investigador compara, con un método analítico, la visión de Bišāra con la de otros pensadores árabes, con el objetivo de mostrar la importancia de esa “visión” para explicar el “caso” que el Estado árabe está experimentando en las circunstancias actuales. Finalmente, el investigador concluye que el significado del Estado en el pensamiento es un significado deductivo que representa el “caso” del Estado árabe, y expresa su crisis; pero a la manera de un pensador cuyo discurso combina política, filosofía e historia.

Abstract: This article examines the meaning of the State, as a sign, in contemporary Arab thought, taking the works of the Arab thinker ‘Azmī Bishāra as a model for the study. The study analyzes this thinker’s most relevant titles in which the reality of the contemporary Arab state was represented. To explain this concept, the researcher classifies the State, as it appears in Bishāra’s works, into two opposing types: State/Democracy and State/Sectarianism. Within these two types, other binary oppositions derived from the first

are examined, such as: State/Religion, State/Society, State/Citizen. Likewise, throughout this study, the researcher compares, using an analytical method, Bishāra's vision to that of other Arab thinkers, with a view to showing the importance of this "vision" to explain the "case" that the Arab State is experiencing in the current circumstances. Finally, the researcher concludes that the meaning of the State in thought is a deductive meaning that represents the "case" of the Arab State and expresses its crisis; but in the manner of a thinker whose speech combines politics, philosophy, and history.

الكلمات المفتاحية: الدولة. الديمقراطية. الطائفية. الانتماء. الفكر. المواطن.
Palabras clave: Estado. Democracia. Sectarismo. Militancia. Pensamiento. Ciudadano.
Key words: State. Democracy. Sectarianism. Affiliation. Thought. Citizen.

المقدمة

حظي مفهوم "الدولة العربية" بقراءات فكرية فلسفية وسياسية وتاريخية متنوعة[1]، فتارة نجد بعض الباحثين يدرسون "دال الدولة" بالاعتماد على التطورات السياسية التي يمر بها العالم العربي، فيلجأ المحللون السياسيون، في هذه الحالة، إلى التعمق في دراسة الدولة بما يتوافق مع الظرف السياسي الذي تعيشه كل دولة عربية، وتارة أخرى نجد بعض المفكرين يدرسون ذلك الدال بالاعتماد على النظريات الفلسفية والسياسية التي دوّنها كبار المفكرين العالميين أمثال: هوبز وهيغل وماكس فيبر وإرنست كاسيرر وغيرهم؛ في محاولة لتوثيق العلاقة بين عامل "تكوين" الدولة بين العالمين الغربي والعربي، كما يستند بعض المفكرين على "المرويات التاريخية" لتوضيح معنى الدولة ودلالته منذ العصور القديمة وحتى يومنا هذا، في محاولة "لتأصيل" ذلك المعنى.

وفي كل الحالات فإنَّ اهتمام المفكرين العرب المحدثين منهم والمعاصرين بالدولة يعود إلى عدة أسباب أهمها، إعادة قراءة الواقع السياسي الذي تعيشه المنطقة العربية، وذلك بالحفر المعرفي للبحث عن معنى "الدولة" وتأصيل مفهومها؛ لإظهار أهميتها من خلال دلالاتها؛ فالدولة، كما يقول جورج بوردو عبارة عن "فكرة"؛ "فبما أنّها ليس لها غير حقيقة إدراكية فهي ليست موجودة إلا لأنها تدرك بالفكر"[2]، ومن ذلك يستطيع المفكر أن يوضح الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة، على اعتبار أن الدولة مؤسسة لمفاهيم مرتبطة بها مثل المجتمع والفرد والسيادة وغيرها، وبالتالي، فمن خلال القراءة الفكرية لمعنى الدولة، يبني المفكر الفيلسوف والسياسي آراءه الفكرية والسياسية لتفسير الواقع الراهن الذي يعيشه على وجه التحديد.

1. يُقسّم بعض الباحثين كتابات المفكرين العرب حول الدولة إلى ثلاث مجموعات: أما المجموعة الأولى، فهي التي تعتبر استمراراً للكتابات التراثية الإسلامية المعهودة في القرون الوسطى الإسلامية، وإن كانت، كما يرى الباحثون، بأثواب جديدة وأحياناً بمناهج جديدة، والثانية، هي التي تعتبر صدى أو امتداداً للكتابات والأدبيات الغربية، حول مواضيع المجتمع والدولة، والثالثة، تعتبر اجتهادات توفيقية بين التيارين الفكريين السابقين. ينظر: إبراهيم وآخرون. *المجتمع والدولة في الوطن العربي*، ص. 85. ويجد الباحث أنّ أكثر الدراسات التي تناولت "إشكالية الدولة" في الفكر العربي اعتمدت على هذه المجموعات الثلاث، وتعتبر الركائز الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها أثناء دراسة معنى الدولة في الفكر، ليس العربي فحسب وإنما الغربي أيضاً؛ فالاستناد إلى الوقائع التاريخية لتفسير الحاضر جزء من المواد التأسيسية لتوضيح ذلك المعنى، كما سيشير الباحث في هذه الدراسة.
2. بوردو. *الدولة*، ط. 3، ص. 10.

وفي هذه الدراسة، سيدرس الباحث ظاهرة "معنى الدولة" في الفكر العربي المعاصر، بمعنى، تحليل "رؤية" بعض المفكرين العرب للدولة، وإظهار "الكيفية" التي اعتمدوا عليها في دراستهم لذلك المعنى، وستنفرد هذه الدراسة بمنهجيتها المعتمدة على "تحليل الخطاب الفكري العربي" بالاستناد على الأطر التنظيرية لمفاهيم "المعنى" و"اللغة" و"الخطاب"؛ من أجل توضيح "دال" الدولة ومدلوله في ذلك الفكر، متخذاً من كتابات المفكر العربي عزمي بشارة نموذجاً على ذلك، مع تضمين بعض الآراء المقابلة لبعض المفكرين والكتاب العرب الآخرين، لاسيما برهان غليون وعبد الإله بلقزيز.

أما أسباب اختيار هذا النموذج فيعود إلى سببين؛ الأول، إنّ معنى الدولة عند بشارة لم يدرس دراسة منهجية من قبل الباحثين، باستثناء بعض القراءات المرجعية لبعض أعماله[3]، والثاني، إنّ مفهوم الدولة في خطابه يتضمن سياقات دلالية تقوم على ثنائيات مهمة لتفسير ذلك المفهوم، لاسيما دراسة ثنائية "الدولة/ الطائفية"، "الدولة/ الديمقراطية"، وهي ثنائيات لم تُدرس في قراءات نقدية سابقة، باستثناء بعض الأعمال النقدية التي تحدثت عن أعمال مفكرين آخرين أمثال برهان غليون ومحمد جابر الأنصاري وغيرهم[4]، وبالتالي، فإنّ الباحث في هذه الدراسة يؤسس لقراءة منهجية لتفسير "دال" الدولة ومدلوله في الخطاب الفكري العربي، وإذا أتيح للباحث الوقت في المستقبل القريب، فإنه سيوسع هذه الدراسة لتشمل مفكرين آخرين وينشرها ككتاب مخصص لدراسة هذه الظاهرة، على أمل أن تكون "قراءة نقدية" مؤسسة لفهم ذلك النوع من الخطابات الفكرية المهمة في ثقافتنا العربية.

إنَّ دراسة "المعنى" في الخطاب الفكري يعني إحياء "الكلمات" وإظهار دلالتها المعرفية داخل السياق النصي؛ فالكلمات "لا يكون لها معنى إلا حين يستعملها المُفكِّر"[5]، فما يتم التعبير عنه داخل ذلك السياق عبارة عن "مركزية لفظية" يُراد بها "دلالة ما"، ينتج المُفكّر من خلالها الأفكار الموضحة لآرائه الفكرية، فالفكر، كما يقول الجابري، لا يقتصر على المضمون والمحتوى فحسب، بل إنه "أداة لإنتاج الأفكار أيضاً"[6]، وبالتالي فإنّ تلك الأفكار عبارة عن "محمولات دلالية" مهمة من أجل فهم الواقع الذي يعيشه الإنسان؛ فكلمة "الدولة" في سياق الخطاب الفكري تتألف من معان متعددة وفقاً لـ "الحالة" التي كتبت فيها، فمعنى الدولة عند عزمي بشارة يحمل دلالات تختلف عن معناها عند برهان غليون أو عند الأنصاري على سبيل المثال، ويظهر ذلك الاختلاف اعتماداً على "التجربة" التي عاشها كل مفكر، وهي بكل تأكيد، تختلف من كاتب لآخر، وذلك بناء على اللغة، "لغة المفكر"، التي هي داخل خطابه عبارة عن لغة جامعة "بين التمثيل (التصوّر) والتفكير"[7]، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار بهذه الميزة أثناء دراسة

3. ينظر على سبيل المثال ما كتبه درويش في "مناقشته النقدية لكتاب *في المسألة العربية*".
4. من الدراسات التي تناولت "إشكالية الدولة في الفكر العربي المعاصر"، كتاب *إشكالية الدولة في الفكر العربي المعاصر* للباحث عبد السلام الطويل، وكتاب *المجتمع والدولة في الوطن العربي* لمجموعة من الباحثين، وكتاب *الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر* لـعبد لإله بلقزيز.. وغيرها.
5. رتشاردز، *معنى المعنى دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزيّة*، ص. 68.
6. الجابري. *إشكاليات الفكر العربي المعاصر*، ط. 2، ص. 51.
7. فوكو. *الكلمات والأشياء*، ص. 89.

"دال الدولة" في الفكر العربي، على اعتبار أنها "تمثيل" تصويري للظروف التي يعيشها العالم العربي بشكل عام.

معنى الدولة في خطاب عزمي بشارة

يشكل موضوع الدولة محوراً مهماً من محاور "التكوين" الدلالي في خطاب المفكر العربي عزمي بشارة؛ حيث كان التعبير عن معناها وارداً في سياقات مختلفة داخل أعماله المتنوعة، ولا يقتصر ذلك على الأعمال المكتوبة فحسب، بل تشملها الأعمال المرئية أيضاً، فهناك عدد من الخطابات المرئية لعزمي بشارة تتضمن معانٍ إشارية إلى مفهوم الدولة العربية، وذلك أثناء تحليله —كمفكر سياسي— للوقائع التي يمر بها العالم العربي، إلا أنّ الباحث سيكتفي في هذه الدراسة ببعض أعماله المكتوبة التي تشكل هي الأخرى "بنية مركزية" للتعبير عن ذلك المعنى، ومن أهم تلك الأعمال: كتاب "في المسألة العربية (*مقدمة لبيان ديمقراطي عربي*)"[8]، وكتاب "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة"[9]، الذي صدر قبل عامين تقريباً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بالإضافة إلى بعض المؤلفات والدراسات الأخرى التي سيأتي إليها الباحث في متن الدراسة.

يُحاول بشارة في هذه الأعمال توضيح "دال الدولة" من خلال مدلولاتها، التي يمكن أن نُقسّمها إلى قسمين:

1. الدولة /الديمقراطية
2. الدولة/ الطائفية

وكان التعبير عن هذه المدلولات في تلك الأعمال، من خلال الحديث عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً التي يعيشها العالم العربي، وبالتالي جاءت هذه المدلولات مُضمّنة داخل الخطاب الفكري الذي يفسر تلك الظواهر المتنوعة.

أولاً: الدولة، الديمقراطية

شكّل موضوع "الدولة، الديمقراطية" مادة مهمة في الخطاب الفكري عند بشارة، حيث تحدث في أكثر من دراسة وكتاب عن العلاقة التكوينية بين الدولة والديمقراطية، وقد حاول بشارة من خلال هذه العلاقة تصوير وتصوّر "الدولة العربية المعاصرة"، بالاستناد إلى "الوقائع" السياسية التي حدثت وما زالت تحدث في مناطق الشرق الأوسط على وجه التحديد، فكان تعبيره عن تلك العلاقة جامعاً ما بين التنظير لمفهوم الديمقراطية، أي، بدراسة المعنى بأبعاده الفلسفية والفكرية، كما فعل في كتابيه "في المسألة العربية" وفي كتابه الأخير الذي صدر مؤخراً "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته"، وهو الكتاب الذي لخّص فيه، بطريقة بحثية عميقة، معنى الديمقراطية

8. من الكتب الفكرية المهمة التي تعالج مفهوم الديمقراطية العربية، صدر في عدة طبعات وفي أماكن نشر مختلفة، حيث صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ثم عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، وأعيد طباعته مرة أخرى في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وسيعتمد الباحث في هذه الدراسة على النسخة الصادرة عن مؤسسة مواطن في رام الله.

9. كتاب فكري مهم أيضاً في الثقافة العربية، حيث يدرس فيه الكاتب مفهوم الطائفة والطائفية المتخيلة بالاعتماد على "المرويات التاريخية" والتفسير الفكري للمفهوم، متأثراً بمنهجية الكاتب بندكت أندرسن "الجماعات المتخيلة".

وعلاقتها بالدولة بالاستناد إلى النظريات الغربية التي نظّرت لذلك المفهوم، وبين التطبيق الذي أورده بين ثنايا تلك الكتب نفسها، بالإضافة إلى دراسة بعنوان "مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين"، وهي من الدراسات النصية "المفتوحة" التي يصلح قراءتها في "الزمن الكتابي" الذي كتبت فيه مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، أي في الفترة التي بدأ فيها الإسلام السياسي بتكوين نظرياته الفكرية السياسية[10]، التي بدأها فعلياً في الجزائر وفشل في تحقيقها، بالإضافة إلى إمكانية قراءتها في "الزمن الحاضر"، أي الزمن الناتج عن ثورات الربيع العربي بعد عام 2011م، الزمن "المحوري" الذي أنتج أحداثاً مركزية سيخلدها التاريخ العربي، أهمها القيام بمحاولة "الانتقال الديمقراطي" في بعض الدول العربية، وصعود التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم، وفشل الإسلام السياسي في تحقيق أي من نظرياته التي بدأ بتدوينها نهايات القرن العشرين، كما سنأتي إلى ذلك فيما بعد، وبالتالي فإن خطاب بشارة في هذه الأعمال كلها، مبني على فرضياته وآرائه التي تصور حال الدولة العربية القُطرية، وهي فرضيات مهمة لترشد القارئ العربي لفهم "الحالة" التي تمر بها تلك الدولة، ولكن من منظور فكري.

إنّ الدراسة التي عنوانها "مدخل لمعاجلة الديمقراطية وأنماط التدين"[11]، عبارة عن دراسة توضيحية لموقف الإسلام السياسي من مفهوم "الديمقراطية"، وتضمن خطاب بشارة في هذه الدراسة الحديث عن ثنائية "الدولة والدين"، ويرى بشارة أنَّ "جوهر الديمقراطية، أي ديمقراطية، هو تنظيم عملية السلطة والسيطرة بشكل محدد في الحياة الدنيوية"[12]، وفي هذا السياق دلالة إيحائية إلى المعنى السياسي لكلمة الديمقراطية، "تنظيم عملية السلطة والسيطرة"، فالتنظيم عكس الفوضى، ينتج دولةً مُؤسسة على التوافق والحرية بين مواطنيها، الذين يخضعون، دون شروط، إلى الدولة الحديثة القائمة على السيطرة أو القوة الشرعية، كما يطلق عليها ماكس فيبر، الذي قسّم السلطة إلى ثلاثة أقسام:

"القسم الأول: سلطة الأعراف؛ وهي السلطة المتأصلة في جوهر الإنسان، والمنغرسة في داخله منذ القدم، ويمثل هذا النوع من السلطة: البطريرك، وسيد الأرض.

القسم الثاني: السلطة الكاريزماتية؛ وهي سلطة "الولاء" والثقة بفرد ما، لما يتمتع به ذلك الفرد بصفات الشجاعة والقوة والقيادة، ويمثل هذا النوع من السلطة: الأنبياء، القادة في المجال السياسي المتوجين كأمراء في إحدى الحروب، أو العاهل المُنتخب، أو كبير الساسة، أو زعيم الحزب السياسي.

10. تجدر الإشارة إلى أنّ المفاهيم التقريبية للإسلام السياسي، مثل: "الأصولية" و "النزعة الإسلامية" بدأت بالتداول في سبعينيات القرن الماضي، وأنّ الحديث عن النهضة الإسلامية كان قد بدأ في نهايات القرن التاسع عشر، وقد تحدث فالح عبد الجبار حول هذه المسألة بالتفصيل. ينظر: عبد الجبار. *العمامة والأفندي "سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني"*، ص. 59 وما بعدها.

11. نشرت هذه الدراسة في كتاب عنوانه *حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية*، صدر عن مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، كما ضمّ الكتاب دراسات أخرى لبرهان غليون وسعيد زيداني وجورج جقمان، ثم أعاد مركز دراسة الوحدة العربية نشرها عام 1994م.

12. بشارة وآخرون. *حول الخيار الديمقراطي "دراسات نقدية"*، ص. 59.

القسم الثالث: السلطة التي تفرض بقوة "الشرعية"؛ أي بقوة الإيمان بصلاحية دستور شرعي، بعبارة أخرى، إنها السلطة التي تقوم على الطاعة في أداء الواجبات تبعاً لما يفرضه الدستور المعمول به"[13].

أما الفوضى فهي عامل مباشر لتكوين مفاهيم السلطوية والاستبداد ورفض "الآخر"، وبالتالي نشأة "الدولة الديكتاتورية" القائمة على منهجية رفض "الآخر" وفرض السلطة اللاشرعية، القائمة على تجريد "المواطن" من حقوقه، وبالتالي تجريد معنى الدولة من دلالتها، التي ينبغي أن تكون قائمة على التوافق بين السلطة والشعب، وباختصار فإنّ الدولة المُنظمة هي القائمة على عنصري "السلطة" و "القوة"، أما الدولة الديكتاتورية، فهي التي تكتفي بتعزيز مكانتها بالقوة بعيداً عن السلطة، يقول جاك ماريتان: "السلطة Authority والقوة Power أمران مختلفان: فالقوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تُجبر الآخرين على اطاعتك، بينما السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب القوة، أما القوة بلا سلطة فظلم واستبداد"[14].

وبالتالي فإنّ مفردة "التنظيم" هي مركزية القول للحديث عن علاقة الديمقراطية بالدولة، على اعتبار أنّ نشأة الديمقراطية، كما يرى بشارة، نمط "من أنماط تنظيم الحياة السياسية في إطار تاريخي محدد في أوروبا"[15]، بعيداً عن التأويلات الدينية والتفسيرات الروحانية التي تحاول "توثيق العلاقة" بين الديمقراطية والدين والدولة، ولذلك فإنّ معنى خطاب بشارة في هذه الدراسة هو الحديث عن "رؤية" الإسلام السياسي لمعنى الديمقراطية، التي حاول بعض المفكرين الإسلاميين أن يجعلوها مرادفاً لمعنى "الشورى" في الإسلام، إلا أنّ بشارة يهدف من دراسته وجوب التفريق بين الإسلام كدين روحي والدولة والديمقراطية كمفاهيم سياسية حديثة، ويظهر ذلك في المفردتين الأخيرتين من تعريف بشارة للديمقراطية، بقوله: "الحياة الدنيوية"، أي أن الحكم ومفرداته عبارة عن مفاهيم دنيوية ينبغي ألا نخلطها بالمفاهيم السماوية المتعلقة بالدين؛ فإذا كان رئيس الدولة مسلماً، فإنّه ينبغي عليه أن "يتصرف وفقاً لقرارات ومصالح دنيوية"[16].

إن أطروحات بشارة في هذه الدراسة عبارة عن تصوّر فعلي لحال الدولة العربية، ليس في "الزمن الكتابي" الذي كتبت فيه الدراسة نفسها، أي مطلع العقد الأخير من القرن العشرين فحسب، وإنما تصور لحال الدولة العربية المعاصرة أيضاً، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي، الأحداث المركزية التي شكلت معالم جديدة داخل الدولة العربية القُطرية؛ وتتمثل أطروحة بشارة بالحديث عن "الكيفية" التي ينظر من خلالها المفكرون الإسلاميون إلى الدولة، ويبني منهجيته على ضرورة فهم معنى "فصل الدين عن الدولة"، وهو المفهوم المغلوط ربما في مخيلة الكثير من الإسلاميين، الذين يجعلونه التعريف المباشر لمفهوم العلمانية، ولذلك يوضح بشارة هذا المفهوم بضرورة اعتبار مفهوم الدولة مفهوماً معلمناً في أصله، وبالتالي فهو مفهوم مفصول، وبشكل تلقائي عن الدين، وذلك "من حيث معناه ووظيفته وأهدافه، وهذه هي العلمانية بالمعنى

13. فيبر. *العلم والسياسة بوصفهما حرفة*، ص. 264-265.
14. ماريتان. *الفرد والدولة*، ص. 146.
15. بشارة وآخرون، ص. 60.
16. المرجع نفسه، ص. 82.

الواسع للكلمة"[17]، ويقول الجابري في هذا المعنى أيضاً: "العلمانية لا تعني مُعاداة الدين ولا محاربته، وإنما تعني فصل ما هو دنيوي عمّا هو أخروي، وذلك بجعل السلطة السياسية والتعليم وجميع المرافق العامة في أيدي رجال مُحايدين من الناحية الدينية، وإبعاد القساوسة والأساقفة وكل من يمثل الكنيسة عنها"[18]، "وما شعار (وحدة الدين والدولة) الذي يرفعه ممثلو الإسلام السياسي إلا تعبير عن انفصال بين الدين والدولة في الوعي والواقع، ومعاناة الوعي المنفصم تدفع باتجاه الوحدة"[19]، على اعتبار أن العلاقة بين الدين والدولة، كما يقول برهان غليون، "كانت في التاريخ الإسلامي علاقة (تعايش) لا (اندماج)"[20] ، ولذلك، نجد أن بشارة قد توقف أمام موقف الإسلام السياسي من هذه العلاقة، التي قسّمها بناء على المعتقدات الفكرية، فهناك الإسلاميون المتنوّرون الذين تبنوا مفهوم الديمقراطية، واعتمدوا عليه في مؤلفاتهم، كما فعل ذلك الغنوشي، الذي سيتولى زمام الحكم بعد عام 2011م، ويصبح في موقف يفرض عليه تطبيق ما دوّنه في بعض مؤلفاته، إلا أنه لم ينجح على أرض الواقع؛ لعدم قدرته على "تعزيز الثقة" بين "رؤيته" كسياسي وليس كمفكر إسلامي، وبين "الواقع السياسي" الذي كانت تمر به تونس. وهناك أيضاً الإسلاميون الأصوليون، الذين رفضوا الديمقراطية، واكتفوا بالترويج إلى "الشريعة" و"الأمة" و"الدعوة" إلى العيش في ظل دولة تستند في أحكامها على ما شرّعه الله، وهذا يعزز استحالة تكوين "دولتهم المتخيلة"، "بحسب أي تعريف سائد لما تمثله الدولة الحديثة"[21]، كما يقول وائل حلاق.

أما في كتابه "في المسألة العربية"، فقد تحدث بشارة عن علاقة الديمقراطية بالدولة، باعتبار الأولى، أي الديمقراطية، "المطلب الشرعي الوحيد"، الذي يمكن أن يكون "بديلاً" للدولة القطرية، التي شهدت "صراعات داخلية" بعد استقلالها، في النصف الأول من القرن العشرين، وبالتالي، كان لا بد من الديمقراطية لحماية "حدود الدولة" و "حدود المواطنة" أيضاً[22]، أي حدود "المجتمع المدني". وحتى تتحقق الديمقراطية المطلوبة، لا بُدّ أن تكون ذات مطلب وطني، وليست ديمقراطية مخصصة من قبل الاستعمار؛ بهدف توجيه المطالبين بها وفق أهواء الدولة الاستعمارية، وفي هذه الحالة، يساعد هذا النوع من الديمقراطية على "تعميق لا شرعية الدولة القطرية"[23]، ولذلك، فقد سعت الكثير من الأطراف داخل الدول القطرية "المؤسسة حديثاً" أن تنادي بتأسيس "سلطة شرعية" تتخذ من الديمقراطية وسيلة لبناء أنظمتها الداخلية، إلا أنّ ذلك مالم يتحقق، بشكل فعلي، بسبب قيام بعض الأطراف الأخرى، ببناء مفهوم الدولة الجديدة بالاعتماد على التنظير لمصطلح "القومية"، المفهوم الذي شكل مغالطات كثيرة بين الأحزاب والأقليات داخل الدولة العربية المعاصرة، ما أسهم في "تقسيم" الأفكار والأيديولوجيات، وظهور النزعات

17. المرجع نفسه، ص. 80.
18. الجابري. *الدين والدولة وتطبيق الشريعة*، ص. 95.
19. بشارة وآخرون، ص. 80.
20. غليون. *نقد السياسة: الدين والدولة*، ط. 4، ص. 199.
21. حلاق. *الدول المستحيلة "الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي"* ، ص. 19. تجدر الإشارة إلى أن حلاق يُفصل في الفصل الثاني من كتابه مفهوم "الدولة الحديثة"، ويدلل على استحالة تكوين الدولة الإسلامية.
22. ينظر: بشارة. *في المسألة العربية "مقدمة لبيان ديمقراطي عربي"* ، ص. 29.
23. المرجع نفسه، ص. 29.

القبلية والطائفية، التي ستساعد على خلق "الدولة الديكتاتورية"، أي ظهور "القوة" و"السلطوية"، وبالتالي الغياب الكلي للديمقراطية، لذلك يقول هشام جعيط: "إنّ الدولة العربية ما زالت لا عقلانية، واهنة، وبالتالي عنيفة، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية"[24].

ولذلك إذا كان الإشكال في الدولة، كما يرى بشارة، متعلقاً بـ "ثباتها، واستقرارها، وشرعيتها"، فإنّ مسألة "التحوّل الديمقراطي" تصبح "نافلة تماماً"[25]، وهذا ما يُسرّع في اندلاع الحروب الأهلية. وبناء على ذلك القول، فإنّ كلمات "الثبات والاستقرار والشرعية"، من الكلمات المفتاحية التي تؤطر للوجود الفعلي للدولة العربية، وأي خلل يحدث فيها كفيل بأن يؤدي إلى زعزعتها وفقدانها لشرعيتها، ولذلك فإنّ "حالة" عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته بعض الدول العربية بعد عام 2011م أسهمت، وبشكل فعلي، في تأجيج الصراع الطائفي واندلاع الحرب الأهلية في سوريا واليمن، أما في مصر فقد أسهم "الصوت الوحدوي" المطالب برحيل حسني مبارك إلى "انتقال ديمقراطي" سلمي، ظن الكثير من المحللين، أنه سيساعد في بناء الدولة العربية الديمقراطية، إلا أنّ ذلك ما لم يحدث بسبب "تدخل" الجيش في أنظمة الدولة، وإنهاء فترة "الانتقال الديمقراطي"، باعتقال الرئيس المنتخب، ليتولى الجيش المصري، مرة أخرى، الحكم، وتعود الاضطرابات الداخلية إلى الدولة المصرية من جديد، ويتوقف "التحول الديمقراطي" في الدولة، وفي هذا يقول بشارة: "لا يُمكن أن يُنتج "تحول ديمقراطي" بدايته ثورية وليست إصلاحية، إذا (تلاحم) الجيش مع النظام"[26]، على اعتبار أن كلمة (ثورة)، كما يقول كوندورسيه "لا تنطبق إلا على الثورات التي يكون هدفها الحرية"[27]، وهو الهدف objetivo الأول لاندلاع ثورات الربيع العربي، إلا أنّ (تلاحم) الجيش، كما قال بشارة، غيَّر معنى الثورة إلى مفهومين واقعيين: السلطوية والحرب الأهلية، وهذا ما حدث في سوريا ومصر على سبيل المثال.

كما يرى بشارة أنّ أقصر الطرق لاندلاع حرب أهلية، تفكك العلاقة أو غيابها بين "المواطن ـــالأمةـــ الدولة" أو بين "المواطن ـــالمجتمعـــ الدولة"[28]، وفي حال وجود هذا التفكك داخل الدولة الواحدة، يستحيل أن يكون هناك ما أطلق عليه بشارة اسم "تعدد الديمقراطية"، على اعتبار أن الديمقراطية الحقة هي التي توحد العلاقة بين الدولة والمجتمع، يقول آلان تورين: "إنّ تطبيق الديمقراطية (الدمقرطة) يُحوّل طائفة إلى مجتمع تنظّمه القوانين، ويحوّل الدولة إلى ممثلة للمجتمع وإلى سلطة محددة بحقوق أساسية في الوقت ذاته"[29]، كما تسهم تلك العلاقة الوحدوية داخل الدولة في "التنمية الديمقراطية"، وفق تعبير عبد الإله بلقزيز، الذي يرى أنّ "تحويل السلطة إلى (ملكية جماعية) قابلة للتداول بين المشتركين في الانتماء إلى الوطن الواحد، ونعني به

24. لعروي. *مفهوم الدولة*، ط. 2، ص. 146.
25. بشارة. *في المسألة العربية*، ص. 61.
26. عزمي بشارة، ندوة أقامها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان "الانتقال الديمقراطي: إشكاليات نظرية وتجارب عربية" في شهر أكتوبر من عام 2019م، وهي ندوة تعريفية للكتاب الذي يحمل عنوان الندوة نفسها، الذي نشر في شهر تموز من هذا العام.
27. أرنْدت. *في الثورة*، ص. 38.
28. بشارة. *في المسألة العربية*، ص. 62.
29. تورين. *ما هي الديمقراطية؟*، ص. 118.

المواطنين، هو المدخل الذي لا مدخل سواه إلى فك التعبئة النفسية والاحتقان العصبوي في المجتمع الأهلي، بل تفكيك بُنى العصبيات ذاتها، وإعادة الشعور بالاطمئنان والثقة والتوازن إلى الجميع، على نحو ينتهي معه "الخوف" من "الآخر"، ويتولد فيه الشعور بأنّ الدولة دولة الجميع، وبأن الوطن كيان مشترك.."[30].

والملاحظ في خطاب بشارة وبلقزيز أيضاً الاهتمام بالمواطن، باعتباره "المُحرّك الفعلي" لمجريات الأحداث داخل الدولة كلها، وبالتالي يرى الكثير من الباحثين أنّ المواطن هو المحور المركزي لتوثيق العلاقة بين الديمقراطية والدولة، فالمواطن هو الممثل الحقيقي لشكل الدولة، والمعبّر المباشر عن أفعالها، كما أنه الداعم الكلي لها، ولذلك نجاح الدولة مرهون بعلاقتها مع مواطنيها، فإذا استطاعت الدولة توفير "الخدمات" الكاملة لهم، فإنها تكون قادرة على فرض ضرائبها عليهم، ليصبح "التبادل الخدماتي" بينهما عاملاً من عوامل نجاح الدولة وديمومة الديمقراطية فيها، بالإضافة إلى توفير "الحرية" التي يحتاجها المواطن من أجل أن يكون قادراً على " الحكم فيما هو خير وما هو شر"[31]، كما يقول عزمي بشارة.

وبالعودة إلى "الدولة العربية المعاصرة" فإنّنا نجد أنّ ثنائية "المواطن_ الدولة" تواجه تحديات عديدة أهمها الصراعات الطائفية، التي تسهم بشكل مباشر، في تفكك تلك العلاقة، وبالتالي ظهور النزاعات الولائية والانتماءات الخالصة لتلك الطوائف فقط وليس للدولة، ما يساعد ذلك على انهيار الدولة وانحلالها، ولذلك يرى بلقزيز أنّ ما يُميّز الدولة الحديثة احتلال "الفرد"/ "المواطن" موقعاً رئيسياً فيها، وأنها "لا تعترف بتشريعاتها إلا بالأفراد (بما هم مواطنون طبعاً) بوصفهم متساوين أمام القانون، أي لا تعترف بانتماءاتهم إلى جماعات مِلّيّة أو إثنية أو طائفية أو ما شاكل من انتماءات أخرى تنال من معنى المواطنة ومن الولاء للدولة: الولاء الوحيد الذي تعترف به هذه الدولة"[32]، وبالتالي فإنّ "الأزمة" الحقيقية التي تواجه الدولة العربية القُطرية هي "متلازمة اللانتماء للدولة"، التي أخذت بالانتشار في معظم الدول العربية، فالمواطن العربي يعطي ولائه إلى طائفته، حزبه، عائلته، قبيلته، فهذه كلها "أهم عوامل تثبيت انتماءات المواطن"[33]، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد، ولذلك، نحن نفتقد إلى ما يمكن أن نسميه بـ "ثقافة الانتماء" إلى الدولة "الكيان السياسي ذو السلطة السيادية المعترف بها، في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة"[34].

ولعل الحد من انتشار هذه الثقافة يسهم في إنتاج "عدم الثقة" بين "المواطن" و "السلطة الحاكمة" لدولته، فحتى نبني دولة ديمقراطية، ينبغي بناء "الثقة" بين المواطن والدولة، وذلك حتى يشعر "بدوره" الفاعل فيها، ولا تُبْنى تلك الثقة إلا من خلال "إشراك" المواطن و "الاعتماد" عليه

30. هذا الاقتباس ورد في دراسة بعنوان "دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية"، ونشرت في كتاب جماعي تحت عنوان "النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية". ينظر: الأنصاري وآخرون. *النزاعات الأهلية العربية "العوامل الداخلية والخارجية"*، ص. 79.

31. بشارة. *المجتمع المدني "دراسة نقدية"*، ط. 9، ص. 176.

32. بلقزيز. *الدولة والمجتمع "جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر*، ص. 21.

33. بشارة. *الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة*، ص. 262.

34. إبراهيم وآخرون، ص. 41.

في تنفيذ ما ترغب الدولة في القيام به من أجل تقوية دعائمها، بالإضافة إلى الابتعاد عن "المحسوبية" و"الواسطة" الوظيفية وغيرها من الإشكاليات التي تسبب في إحلال الفساد داخل الدولة كلها.

ثانياً: الدولة، الطائفية

ينظر بعض المفكرين العرب المعاصرين إلى الطائفية بأنها "ظاهرة سياسية اجتماعية" منبثقة من "الطائفة الدينية"، وبالتالي فإنّ دراستها كانت مبنية على علاقتها المباشرة بالدولة العربية المعاصرة، حتى أنّ برهان غليون يعتبرها من "مُنتجات الدولة العربية الحديثة"، بحيث "لا يمكن فهم إعادة إنتاجها في الحقل السياسي العربي إلا من خلال فهم الدور الذي تقوم به في نظام توزيع وتبادل واستقرار السلطة في هذه الدولة العربية المعاصرة القُطرية"[35]، أي أنها المنظومة الداخلية التي تتبنى مظاهر "الانتماء" الفعلية للأفراد المتظاهرين خارجياً بولائهم إلى الدولة القومية، وهذا ما يجعلها كفيلة لتكون "المُنتج" الحقيقي لمعاني "الكراهية" و "رفض الآخرين"، وبالتالي تأجيج "الصراع" بين الطوائف المختلفة داخل الدولة العربية الواحدة، ولذلك، فقد عاشت بعض الدول التي تزخر فيها الطائفية في "الزمن الحاضر" "أوهام" عيشها في ظل "دولة وطنية" أو "حزبية"[36].

من الملاحظ أنّ دارسة الطائفية في الفكر العربي المعاصر مبنيّة على "المرويات التاريخية" التي يستند عليها المفكرون لتحليل نظرياتهم حول مسألة الطائفية داخل الدولة العربية القُطرية، وهذا يسهل على المتلقي فهم تلك المسألة، وأبعادها الأيديولوجية التي أسهمت وما زالت تسهم في "تقسيم" المجتمعات العربية، ومن الدراسات المهمة، التي تعمقت في دراسة هذا الموضوع، كتاب "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة" لعزمي بشارة، وتكمن أهمية هذا الكتاب في تعريفه لمفهوم الطائفة والطائفية، ودراستهما بالاعتماد على "الأحداث التاريخية" و "الوقائع السياسية" التي تعيشها بعض الدول العربية، ويحاول بشارة في هذا الكتاب أن يظهر تأثير الطائفية على التكوين المجتمعي العربي ودورها داخل أنظمة الدولة العربية المعاصرة، وبالتالي إظهار علاقتها في تشكيل الصيغة الحالية لتلك الدولة.

تبدأ دراسة العلاقة بين الدولة والطائفية، وفق ما يرى بشارة، من نتائج "الحرب الدينية" المتعارف عليها في "المرويات التاريخية"؛ الحرب التي يتمثل هدفها المُعلن بـ "تحقيق سيادة دعوة دينية"[37]، لكنها قد تكون حرباً طامحة إلى السيطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على نطاق ما، فـ "منطق الدولة" ـــتاريخياً ـــ كما يرى بشارة، "هو الإجابة النظرية والتاريخية عن الحروب الدينية الأوروبية"[38]، أي "الدولة/ الأمة"، و"الدولة/ القومية"، التي يهدف تعزيز وجودها إلى ترسيخ "الهوية الثقافية"، التي "تتقدم عندئذ، بمعنى اللغة المشتركة والقيم المشتركة

35. غليون. *نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة*، ص. 28.
36. ينظر: بشارة. *الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة*، ص. 78.
37. غليون. *المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات*، ط. 3، ص. 101.
38. بشارة. *الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة*، ص. 78.

والتراث والنظام التربوي وما شابه، كي تشكّل أساس الوحدة الاجتماعية ومبدأها"[39]، في المقابل، فإنّ فشل "الدولة الوطنية العربية" في تحقيق أهدافها أدى إلى ظهور "الطائفة السياسية"، ونشوء الطوائف المتخيلة[40]، وهو المفهوم الذي تناصه بشاره من بندكت أندرسن الذي أورده في كتابه "الجماعات المتخيلة، تأملات في أصل القومية وانتشارها"، ويقصد بشارة بها "تمكن الأفراد من تخيّل الانتماء إليها فيما يتجاوز الأهل إلى دولة بأكملها، أو حتى يتجاوز الدول، هنا تصبح الطائفة كأنها قومية، ومن ثمّ منافساً لها على مستوى الطموح السياسي لتشكيل هوية الأفراد الكُبرى"[41]، وفي هذا الخطاب "محمولات دلالية" توثق دور الطائفية المركزي في تكوين دولة أخرى خاصة بها داخل الدولة التي نشأت فيها، في الأصل، وهو خطاب تصويري مباشر للحالة التي تمر بها العراق وسوريا على وجه التحديد، على اعتبار أنهما أكثر الدول العربية المعاصرة تعرضاً للنزعات الطائفية المتخيلة، فالمتابع للأحداث التاريخية الحديثة التي عصفت بالعراق منذ الحرب الأمريكيةعام 2003م، مروراً باندلاع "الحرب الطائفية" عام 2005م حتى اليوم، يلحظ المتغيرات المختلفة على أرض الواقع، فالعراق كما يقول بشارة، أصبح "بيئة غنيّة" "لفرض الطابع الطائفي"، ويظهر ذلك في "دمج الميليشيات التابعة لأحزاب شيعية في الجيش العراقي، وجري تغيير أسماء الأماكن والشوارع وفرض العطل الرسمية لطائفة معينة على الدولة، وجرى إدخال السردية الشيعية الإسلامية في مناهج التدريس... الخ"[42]، بمعنى تغيير "الهوية الثقافية" حتى تتلاءم مع الأيديولوجيا الطائفية المُسيطرة على السلطة داخل الدولة القُطرية.

والحال نفسه ينطبق على سوريا، الدولة القُطرية التي كانت الطائفية فيها قبل عام 2011 مثل النار المغطاة بالرمادة، تنتظر مَن يُحركها، لتشتعل الثورة التي كانت بدايتها سلمية من أجل الصعود على أكتاف "الجماهير"، لتعلن وجودها باندلاع الحرب الأهلية وانطلاق ما سماه رينيه جيرار "العنف والمقدس"، الذي فكك الدولة كلها، وقسمها إلى دويلات، كل دويلة تتبع نظاماً طائفياً متخيلاً، يجد فيه أفراده النظام الفعلي الذي يستحق أن يكون المسؤول عن السلطة المطلقة للدولة كلها، إلا أنّ الواقع يُظهر أنّ هذه الأنظمة "تشكل الوجه الباطن لجدليّة التخلف والانحطاط والتقهقر المادي والتاريخي للمجتمعات المهمشة والتابعة والتي لم تنجح بعد في وضع دينامية مناقضة، أي دينامية نهضة وتراكم تاريخي حقيقي، لمواجهة الأوضاع"[43].

وقد تحدث بشارة عن "التكوين الطائفي" في سوريا في كتاب تحليلي لمجريات ما حصل في سوريا بعد عام 2011 وحتى ما قبل صدور الكتاب عام 2013، وعنوان كتابه هو "سوريا: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التأريخ الراهن"، وهو عنوان أدبي رمزي يشير من خلاله إلى تاريخ دولة سوريا الحديث، الذي هو عبارة عن مرويات تسرد وقائع الألم التي مرت بها الدولة

39. إيغلتون. *فكرة الثقافة*، ص. 45.
40. ينظر: بشارة. *الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة*، ص. 78.
41. المرجع نفسه، ص. 446. وهذا تعريف تلخيصي للتعريف التفصيلي لمفهوم "الطائفية المتخيلة"، فقد عرفها بشارة بقوله "جماعة كبيرة من السكان لا يلتقيها الإنسان في حياته اليومية ولا يتواصل معها بوصفها جماعة مباشرة، بل يتخيّلها كأنها جماعة كهذه بالانتماء بواسطة الطقوس والشعائر والأعياد الدينية المتزامنة؛ كما يجري تخييل مصلحة واحدة للطائفة في العلاقة بالدولة لناحية حساب حصّتها في الدولة ونصيب أعضائها فيها، وتخييل ماضٍ مُشترك للطوائف ....". ينظر: بشارة. *الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة*، ص. 80.
42. المرجع نفسه، ص. 507.
43. غليون. *نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة*، ص. 42.

في محاولات لنيل حريتها، وقام بشارة بأسلوبه، كمفكر، بإسقاط تلك المرويات التاريخية على الأحداث الواقعية التي تمر بها البلاد، ومن القضايا التي درسها بعمق موضوع "الطائفية" وتاريخها في سوريا، تلك التي ظهرت، بشكل فعلي، إبان عهد الدولة العثمانية، ويسرد بشارة بشكل موجز بعض أحداث العنف الطائفي التي أججت "الصراع" بين السوريين، مروراً بحقبة "ما بعد الاستعمار" وتأسيس "الدولة الوطنية"، التي أثّر بناؤها على "المجالات التنموية، وتقليص الفروقات المجتمعية والتعليمية والسياسية، وظهور تنظيمات وطنية جامعة سمحت بتمثيل جميع فئات الشعب وتمثيل المواطنين المنتمين إلى أقليات دينية في لوائح الأحزاب القومية.."[44] ، إلاّ أنَّ هذه العوامل التي يمكن أن "تؤسس" لدعائم دولة حقيقية لم تدم طويلاً، حتى "تفرّد" حزب البعث بالسلطة، إثر "انقلاب عسكري"[45]، أدى إلى "تحكّم نخب اجتماعية سياسية تعتبر الجيش وسيلتها الرئيسة للحراك الاجتماعي"[46]، ولذلك فقد كان الجيش مخلصاً في ولائه إلى الحزب الحاكم، حزب البعث، حتى انتقل من صورته كنخبة أمنية هدفها حماية الدولة والحفاظ عليها ودعم كل وسائل الرقي التي تجعل منها كياناً ديمقراطياً مستقلاً لذاته، كما هو حال دول العالم الأخرى، إلى صورة مضمنة لمعاني الخوف والرهبة والقسوة، حتى أصبح الجيش السوري والأجهزة الأمنية الأخرى التابعة للدولة المُسيطر عليها من قبل "الحزب الواحد" يمثلان "القبضة الحديدية" المانعة لتكوين عناصر الدولة الديمقراطية، هذه القبضة التي أججت الصراع الحزبي في بدايات ثمانينات القرن العشرين والحرب الأهلية "الطائفية" بعد عام 2011م وحتى الآن، ولذلك فإنّ الجيش كان أهم عوامل "سقوط الدولة" وإرهاقها في الحروب الأهلية وانعدام الديمقراطية.

يلتقي بشارة وغليون، أثناء الحديث عن الطائفية، عند الفكرة نفسها، التي تتحدث عن "التأثير الطائفي" على الدولة العربية المعاصرة؛ ذلك التأثير الذي يظهر، بشكل واضح، على "بناء الدولة" نفسها، فغليون، الذي كتب حول هذه المسألة في القرن الماضي، يستشرف الظرف الذي ستعيشه الدولة في ظل "الحكم الطائفي" الذي هو حكم ذو نزعة سياسية مطلقة، كما يرى هو، هدفه بالأساس "تدمير الدولة"، "وإلغاء كل توظيف اجتماعي، ويقود لا محالة إلى استهلاك الذات"[47]، وبالتالي فإنّ وجود الطائفية داخل الدولة عبارة عن "حتمية توظيف العصبيات كحقل استثمار سياسي"[48]، المستفيد الوحيد منه هم "القادة" المخططون لانهيار الدول التي يعيشون فيها، وليس المواطن "الفرد" الذي يجعلونه أداة فعلية لتطبيق رؤيتهم الطائفية الخالصة.

أما بشارة فيرى أن "التأثير الطائفي" يظهر على "الفرد" نفسه، الذي "تعيش الجماعة الطائفية فيه"؛ أي "تسكنه"[49]، ولهذا القول معنى إشاري إلى "الخضوع" الذي تفرضه مبادئ

44. بشارة. *سوريا: درب الآلام نحو الحرية "محاولة في التأريخ الراهن"* ، ص. 278.

45. من المصطلحات السياسية المهمة لتوضيح أسباب "فوضوية" الدولة العربية المعاصرة؛ فالانقلابات كانت "الفعل المُنتج" للنزاعات الطائفية والحزبية داخل الدولة الواحدة، ليكون الحزب "المتفرد"، أي "الحزب المُنتصر"، هو الوحيد المتكفل في حكم الدولة كلها، وتسييرها وفق منهجيته ورؤيته الحزبية أو الطائفية، وهذا ما أدى إلى إعاقة ما أطلق عليه بشارة اسم "الانتقال الديمقراطي".

46. بشارة. *سوريا: درب الآلام نحو الحرية "محاولة في التأريخ الراهن"* ، ص. 278.

47. المرجع نفسه، ص. 42.

48. المرجع نفسه، ص. 37.

49. ينظر: بشارة. *الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة*، ص. 164.

الطائفية على عناصرها، وهو المعنى الذي يتوافق ومفهوم "الطائفة المتخيلة"؛ فالفرد يرى في جماعته أتباع "الحق الإلهي" المسخرين فقط لخدمة بلدهم، وما عداهم، من أبناء الطوائف الأخرى، أعداء للدولة، ولا يطمحون لتحقيق مصالحها، ولذلك فإن "الطائفة" لم تعد المفردة المرتبطة بالمفهوم الديني، سني، شيعي... الخ، وإنما أصبحت "مُركباً اجتماعياً أيديولوجياً فاعلاً في خصومه من المواطنة، وضد الدولة الحديثة في الوقت ذاته"[50]، لأنه لو كان الهدف دينياً، إسلامياً خالصاً، لما أحدثت الطائفية شكلاً مشوهاً للدولة العربية المعاصرة؛ فالدين الإسلامي، تحديداً، "وسيلة بالغة القوى لإعادة دمج البُنى الاجتماعية"[51]، وتقويتها، وليس العكس، كما يقول هوبزباوم.

ويتوسع بشارة في دراسة هذه النقطة من منظور العلاقة بين "الدين والمجتمع" على اعتبار أنهما من المكونات التأسيسية للدولة العربية، فالدين من أهم الركائز في المخيلة العربية وكذلك المجتمع نفسه الذي ينبغي أن يكون هو الآخر مبنياً على أسس متينة توثق علاقته بالدولة التي يعيش فيها، فمصير الدولة مرهون بمصير المجتمع والعكس صحيح، يقول عبد الإله بلقزيز: "لا تكون الدولة في صحة جيدة إذا اعتلت صحّة المجتمع، ولا المجتمع يكون معافى إن أصاب الدولة مرض"[52]، ويُظهر بشارة تلك العلاقة من خلال تقسيم الطائفية إلى نوعين: الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية، وكلتا الطائفتين تستندان على "الطائفة الدينية" بهدف تعزيز أيديولوجيتهما، إلا أنّ الطائفية الاجتماعية لا تشكل ضرراً على "سيادة الدولة"، بل إنّها نموذج على "الانتماء الديني" الموجود، فعلياً، داخل الدولة نفسها، وهذا لا يعيق تكوين الدولة العربية المعاصرة ما لم "يُسيّس"[53]، كما يقول بشارة.

أما الطائفية السياسية فهي التي يُعتمد عليها للسيطرة على الدولة، واتخاذ "الدين" وسيلة داعمة لتحقيق غاياتها المتمثلة في "التحول إلى نظام سياسي" داخل الدولة، ليشكل ذلك خطراً حقيقياً على تلك الدولة؛ على اعتبار أن ذلك التحول سيعزز من "الانتماء الطائفي"، كما يقول بشارة، ما يجعل الدولة تتعامل مع "مواطنيها كجماعات"[54]، وما يفرض على "المواطن" التعريف بنفسه أمام الآخرين بناء على الطائفة التي ينتمي إليها[55]، وهذا ما يؤدي إلى الحد من الاعتزاز "بالهوية الوطنية"، والاكتفاء بالهوية الطائفية أو الحزبية أو العائلية أو القبائلية، وهذه كلها تطمح إلى "السيطرة" على الدولة؛ بهدف تجريدها من أنظمتها المؤسساتية، وجعلها أنظمة "تابعة" لمنهجية تلك الطائفة أو الحزب أو القبيلة أو العائلة حتى، ولذلك يسرد محمد نجيب بوطالب أثناء حديثه عن "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي" العلاقة بين "الدولة، القبيلة"، ويظهر فيها الكيفية التي ما زالت بعض القبائل تمثل "سلطة الدولة"، على الرغم من وجود "الدولة الحديثة" الما بعد استعمارية، التي أحدثت "صدمة" داخل النظام القبلي إلا أنّ ذلك لم يمنع من تدخل ذلك النظام في

50. المرجع نفسه، ص. 449.
51. إهوبزباوم. *عصر الثورة "أوروبا (1789-1848)"*، ص. 416.
52. بلقزيز. *الدولة والمجتمع "جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر*، ص. 57.
53. ينظر: بشارة. *الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة*، ص. 474.
54. المرجع نفسه، ص. 476.
55. المرجع نفسه، ص. 476.

بنية تلك الدولة[56]، وهنا نعود إلى مسألة "ثقافة الانتماء"، التي أشرنا إليها سابقاً، الثقافة غير الفاعلة داخل الدولة العربية المعاصرة، على عكس الدول الأوروبية، على سبيل المثال، ولعل تجربة إسبانيا، التي شهدت "انتقالاً ديمقراطياً" مؤسساً لدولة حديثة تنعم بالاستقرار والهوية، على الرغم من وجود "الانتماءات الإقليمية" داخلها، إلا أن "الانتماء الخالص" إن جاز لنا تسميته هكذا، هو "الانتماء الفاعل" داخل الدولة كلها، وهذا ما افتقدته، في الحقيقة، الدولة العربية المعاصرة، ولقد جسد خطاب بشارة "قصديات إشارية" مهمة إلى هذا المعنى، لاسيما في هذا الكتاب، كما أشرنا، ولذلك نعتبره من الكتب المنهجية المهمة التي ينبغي التعمق في قراءاتها لفهم "حالة" الدولة العربية، وأسباب تفككها الداخلي، لاسيما الدولة العربية الما بعد استعمارية.

وفي خضم حديثه عن الطائفية، تحدث بشارة عن "الديمقراطية التوافقية"[57] أثناء الحديث عن "التجربة الديمقراطية" في لبنان وأيرلندا، ويرى بشارة أنّ مفهوم "التوافقية" هنا لا ينطبق على النظام السياسي داخل الدولة الطائفية، كلبنان والعراق فحسب، وإنما على النظام السياسي في الدولة الحزبية أيضاً كما هو حال تونس، على سبيل المثال، ويميّز بشارة، وهو ما لم يفعله ليبهارت، بين "التوافقية" و "الديمقراطية التوافقية"، وهو تمييز ذو معنى دلالي مهم لقراءة دور الخطاب الفكري عند بشارة في تصوير الدولة العربية المعاصرة، على اعتبار أنّ معضلة "بناء الدولة العربية" متمثلة، بشكل رئيسي، في وجود التوافق، في بعض الأحيان، مع غياب الديمقراطية، وهذا قد يؤدي، كما يقول بشارة، إلى "عمل المؤسسات شبه الديمقراطية نتيجة لاحترام الدستور، إلا أنّ التوافق لم يكن ديمقراطياً"[58]، وفي أحيان أخرى يغيب التوافق وبشكل تلقائي تغيب الديمقراطية معه، ولعل هذا شائع في الكثير من الدول العربية، وهذه من الأسباب المباشرة المنتجة للأزمة التي تواجهها الدولة العربية المعاصرة، غياب التوافق الكلي بين الطوائف والأحزاب داخل الدولة الواحدة، على عكس ما تفعله الأحزاب السياسية والأقليات الأوروبية، على سبيل المثال، التي تتخذ من "التوافق" سبيلاً للحوار والنقاش من أجل تطبيق منهجية "الديمقراطية التوافقية"، ولعل تجربة كتالونيا، مرة أخرى، من التجارب الحيّة والمعاصرة، التي يمكن أن نستدل من خلالها على أهمية التوافق بين الكتلان والحكومة في مدريد، توافق على فض الخلاف مقابل الحفاظ على "ديمقراطية الدولة" والحفاظ على "سيادتها"، وبالتالي فإن عناصر تكوين الدولة العربية المعاصرة، كما نرى، تتمثل في الانتماء للدولة والتوافق من أجل النهوض بها وتعزيز سيادتها، وهذا ما خلصنا إليه من الخطاب الفكري عن بشارة وغيره من المفكرين العرب المعاصرين.

56. ينظر: بوطالب. *سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*، ص. 77 وما بعدها.

57. من المفاهيم السياسية المعبرة عن ثنائية (الديمقراطية، التعددية) داخل الدولة الواحدة، ويعتبر آرنت ليبهارت من واضعي هذا المفهوم، حيث فسر مفهومه ومبادئه من خلال نماذج تطبيقية لبعض دول العالم ومنها لبنان، ويرى ليبهارت أنّ التجانس لاجتماعي والإجماع السياسي من الشروط المسبقة والمهمة لوجود "الديمقراطية المستقرة"، ويرى أنّ "الإطار الأساسي" للسياسية غير العربية هو "الإطار الطائفي"، وكل "السلوكيات السياسية"، كما يطلق عليها، مرتبطة "بالانتماء الطائفي". ينظر: آليبهارت. *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد*، ص. 11، و ص. 34. وقد كانت منهجية ليبهارت ورؤيته من العوامل المساعدة في تكوين رؤية المفكر عزمي بشارة لدراسة الديمقراطية التوافقية داخل الدولة العربية المعاصرة.

58. ينظر: بشارة. الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، ص. 543.

خاتمة

وفي الختام يخلص الباحث إلى أنّ معنى الدولة في الفكر العربي عبارة عن "معنى مشتق" من المفاهيم السياسية والفلسفية والتاريخية، التي أدى دمجها مع بعضها إلى قراءة نوعية "تأويلية" تدلل على أهمية القراءة الفكرية لفهم "واقع الدولة العربية المعاصرة"، والتي أسهمت، بدورها، في التعريف بدور الفكر المعاصر في محاكاة الوقائع الراهنة التي يعيشها العالم العربية، وهو الدور "التثقيفي" المهم لتأطير مفاهيم حيوية في حياتنا المعاصرة، مثل مفهوم "الدولة"، الذي ينبغي إعادة قراءته من ذلك المنظور، حتى "نُدرك" أهميته، وأهمية العمل عليه في "إعادة تكوين" الدولة العربية المعاصرة. ولذلك وجدنا أنّ خطاب بشارة الفكري يُمثل "القراءة المُتعددة" التي يمكن تأويلها وتطبيقها على زمني: الماضي والحاضر.

كما يخلص الباحث إلى أنّ معنى الدولة عند عزمي بشارة يتضمن دلالات إشارية إلى "حال" الدولة العربية من جهة، وإلى "الكيفية" التي يمكن أن تنهض بها تلك الدولة من جهة أخرى، وذلك بالاستناد إلى نظرياته السياسية والفلسفية، بالإضافة إلى "المرويات التاريخية" التي أبدع في تضمينها داخل خطابه الفكري، لإظهار قيمة دراسة التاريخ لفهم الواقع المعاصر، فأحداث التاريخ ليست مجرد "ظواهر"، كما يقول كولنجوود، وإنما أحداث يُتعمق في دراستها؛ للكشف عمّا تضمره من عناصر التفكير المختلفة.

ويرى الباحث أن معنى الدولة العربية في الخطاب الفكري، بشكل عام، متشابه، ولكن برؤى مختلفة، فتصور بشارة للدولة يتشابه كثيرا مع تصور الجابري وبرهان غليون وبلقزيز، على سبيل المثال، فكلهم درسوا الدولة مما نسميه بـ "الثنائيات" التصويرية لمعنى الدولة: "الدولة/ الديمقراطية"، "الدولة/ الطائفية"، "الدولة/ الدين"، "الدولة/ المجتمع"، "الدولة/ المواطن"... وغيرها.

المراجع

إبراهيم، سعد الدين وآخرون. *المجتمع والدولة في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م.

أرِنْدت، حنه. *في الثورة*. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م.

الأنصاري، محمد جابر وآخرون. *النزاعات الأهلية العربية "العوامل الداخلية والخارجية"*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م.

أوغدِن، رتشاردز. *معنى المعنى دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزيّة*. ترجمة كِيان أحمد حازم يحيى. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2016م.

إيغلتون، تيري. *فكرة الثقافة*. ترجمة ثائر ذيب. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.

بشارة، عزمي. *الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018م.

بشارة، عزمي. *المجتمع المدني "دراسة نقدية"*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017م.

ـــــ. *سوريا: درب الآلام نحو الحرية "محاولة في التأريخ الراهن"*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م.

ـــــ. *في المسألة العربية "مقدمة لبيان ديمقراطي عربي"*. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008م.

ـــــ وآخرون. *حول الخيار الديمقراطي "دراسات نقدية"*. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1993م.

بلقزيز، عبد الإله. *الدولة والمجتمع "جدليات التوحيد والانقسام غي الاجتماع العربي المعاصر*. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008م.

بوردو، جورج. *الدولة*. ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002م.

بوطالب، محمد نجيب. *سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م.

تورين، آلان. *ما هي الديمقراطية؟*. ترجمة: عبود كاسوحة. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000م.

الجابري، محمد عابد. *الدين والدولة وتطبيق الشريعة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.

ـــــ. *إشكاليات الفكر العربي المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م.

حلاق، وائل. *الدول المستحيلة "الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي"*. ترجمة عمرو عثمان. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.

درويش، حسام الدين. "مناقشة نقدية لكتاب عزمي بشارة "*في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي*". *مجلة عالم الفكر*، 43، 1، (2014 م)، ص. 257-296.

عبد الجبار، فالح. *العمامة والأفندي "سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني"*. ترجمة أمجد حسين. بيروت: منشورات الجمل، 2010م.

العروي، عبد الله. *مفهوم الدولة*. المغرب: المركز الثقافي العربي، 1983م.

غليون، برهان. *المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.

ـــــ. *نقد السياسة: الدين والدولة*. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2007م.

ـــــ. *نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة*. المغرب: المركز الثقافي العربي، 1990م.

فوكو، ميشيل. *الكلمات والأشياء*. ترجمة مطاع صفدي. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1989م.

فيبر، ماكس. *العلم والسياسة بوصفهما حرفة*. ترجمة جورج كتورة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011م.

ليبهارت، آرنت. *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد*. ترجمة حسني زينه. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006م.

ماريتان، جاك. *الفرد والدولة*. ترجمة عبد الله أمين. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1962م.

هوبزباوم، إريك. *عصر الثورة "أوروبا (1789-1848)"*. ترجمة فايز الصيّاغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007م.